ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد:07 العدد: 03(2022) ص 301-313

الوسط الأسري وعلاقته بالهجرة غير الشرعية

Family environment and its relationship to illegal immigration

د/ قريد سمير*
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
(الجزائر)
sgrid2324@gmail.com

د/جلالة الويزة
جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد المهري
(الجزائر)
djalala7@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
05 نوفمبر 2021
تاريخ القبول:
09 جانفي 2022

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الأسرة
- ✓ الهجرة
- ✓ الهجرة غير الشرعية

الملخص:

نسعى من خلال هذا العمل إلى التعرف على علاقة الوسط الأسري بالهجرة غير شرعية من خلال التعرض إلى بعض المفاهيم مثل: الأسرة، الهجرة، والهجرة غير الشرعية، ثم التطرق إلى علاقة الوسط الأسري بالهجرة غير الشرعية والتي تتمظهر – في تقديرنا-في السلطة الأبوية، التفكك الأسري، البطالة والفقر، ثم التعرض إلى أهمية جودة الحياة الأسرية كآلية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

Article info

Received
05 November 2021
Accepted
09 January 2022

Keywords:
- ✓ *family*
- ✓ *migration*
- ✓ *illegal migration*

Abstract :

It is through this work that we seek to identify the relationship of the family community to illegal migration by experiencing concepts such as: Family, immigration, and illegal migration, then on the relationship of the family environment to illegal migration, which is reflected in parental authority, family disintegration, unemployment and poverty, and then on the importance of the quality of family life as a mechanism to reduce the phenomenon of illegal migration.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

لا شك أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعبر عن خلل وظيفي في النسق المجتمعي، ومرد ذلك يرجع إلى استفحال هذه الظاهرة وانتشارها بين عدد كبير من الفئات الاجتماعية لاسيما فئة الشباب منهم، نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية قاهرة، تدفعهم إلى المغامرة بأنفسهم في قوارب الموت هروبا من واقع اجتماعي بائس، الأمر الذي استدعى دق ناقوس الخطر، والتنبيه لخطورة هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع.

والواقع، أن المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات يشهد تناميا واضحا في أعداد المهاجرين غير الشرعيين أو ما يصطلح على تسميته بالحراقة في الأوساط الشعبية الجزائرية، بسبب تراجع الشعور بالانتماء والمشاركة في الحياة العامة، مما ولد لدى الكثيرين مواطنة سلبية تتخذ أشكالا عديدة من اللامبالاة، والاغتراب، والانسحاب من الحياة العامة، وهذه المظاهر تلعب دورا بارزا في دفع الأفراد للمغامرة بأنفسهم والبحث عن حياة أخرى يُعتقد أنها ملاذا آمنا من جحيم البطالة والمعاناة اليومية.

والواقع انه بالرغم من تعدد العوامل المؤثرة في انتشار هذه الظاهرة، إلا انه يعتبر – في تقديرنا – العامل الأسري السبب الأول والمباشر في حدوث هذه الظاهرة خاصة إذا نشأ الفرد (الشاب) في جو أسري مشحون بالخلافات والنزاعات، والحرمان المادي، والتفكك الأسري والتسلط الأبوي، وغيرها من العوامل المساهمة في تنامي هذه الظاهرة لدى شبابنا.

في هذا السياق، نسعى من خلال هذا العمل إلى التعرف على علاقة الوسط الأسري بالهجرة غير شرعية من خلال التعرض إلى بعض المفاهيم مثل: الأسرة، الهجرة، والهجرة غير الشرعية، ثم التطرق إلى علاقة الوسط الأسري بالهجرة غير الشرعية والتي تتمظهر – في تقديرنا- في السلطة الأبوية، التفكك الأسري، البطالة والفقر، ثم التعرض إلى أهمية جودة الحياة الأسرية كآلية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

2. تحديد المفاهيم

ينطوي أي بحث أو دراسة سوسيولوجية على مجموعة مفاهيم ومصطلحات علمية، تتطلب من الباحث تحديدها تحديدا دقيقا حتى يسهل فهم دلالتها العلمية – اللغوية والاصطلاحية-ومن ثمة فإنه من المهم قبل الخوض في معالجة هذا الموضوع تحديد المفاهيم الأساسية التي يتضمنها هذا الأخير، وهذا لتوضيحها في إطار العمل الراهن كما يلي:

1.2 الأسرة

تعتبر الأسرة من أهم الجماعات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع وهي نظام اجتماعي لازم للمجتمع وتتحكم فيه إرادته، فهي لم تكن نظاما طبيعيا خاضعا لدوافع الطبيعة ومقتضيات الغرائز، بل هي قديمة قدم الإنسانية نفسها، وهي أهم النظم التي أقامها الإنسان وأوسعها انتشارا، وهي موجودة في كل مجتمع إنساني.

يعتبر مفهوم الأسرة من المفاهيم الرئيسية في العلوم الاجتماعية، ولا سيما في الديموغرافيا وعلم الاجتماع، حيث تعتبر الأسرة عموما مؤسسة اجتماعية رئيسية ومحلا لكثير من النشاط الاجتماعي للشخص، إنها وحدة اجتماعية خلقها الدم أو الزواج أو التبني، ويمكن وصفها بأنها نووية (الآباء والأطفال) أو ممتدة (تشمل أقارب آخرين) (Okoro & Ejikemeuwa J.O. Ndubisi, 2015, p. 38)

والتعريف الأكثر شيوعا للأسرة هي عبارة عن وحدة اجتماعية يتسم أعضاؤها بالإقامة والتعاون المشترك بين البالغين من الجنسين والأطفال الذين ولدوا أو اعتمدوهم وهما الأبوان، كما أنه يصف الأسرة بالمجتمع الصغير الذي يعمل على توفير الرعاية والحماية للأبناء حتى يكبروا ويشتد ساعدهم (Boudon & et al, 2005, p. 97)

يصف " حليم بركات" الأسرة في المجتمعات التقليدية بأنها وحدة اجتماعية اقتصادية أساسية، تقوم على التعاون والاعتماد المتبادل بين أعضائها من أجل تأمين معاشها وتحسين أوضاعها، كما تتصف ببنيتها الأبوية الهرمية من حيث تركيبتها الطبقية، يحتل فيها الأب رأس الهرم ومركز السلطة ويتمتع بمكانة خاصة بوصفه المنتج والمالك وتعتبر بقية أفراد الأسرة عيالا، بما في ذلك المرأة التي تحتل مكانة دونية، ويتلخص دورها في الانجاب ورعاية الأبناء، والاهتمام بشؤون البيت (بركات، 2008، الصفحات 175- 182)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ويعتقد عالم الاجتماع الأمريكي " تالكوت بارسونز" أن للأسرة دورين أساسيين ينحصران في التنشئة الاجتماعية الأولية وتحقيق الاستقرار في الشخصية، فالتنشئة الاجتماعية الأولية هي العملية التي يتعلم فيها الأبناء القيم والمعايير الثقافية للمجتمع الذي ينشأون فيه أما استقرار الشخصية فيشير إلى الدور الذي تلعبه الأسرة في مساعدة أفرادها على الاندماج والتعايش في المجتمع من خلال تعليمهم قيم التواصل والحوار والاعتراف بالآخر واحترام الرأي والرأي الآخر (غدنز، 2005، الصفحات 258- 259).

في السياق ذاته، تعرف الأسرة من منظور سوسيولوجي بوصفها فئة اجتماعية أساسية في البناء الاجتماعي تتألف من الآباء والأبناء، وتتمثل وظيفتها الرئيسية في توفير الرعاية لأفرادها، وتلقينهم القيم والمعايير الاجتماعية للاندماج في المجتمع، كما تشكل نظاما اجتماعيا ضروريا يساعد الفرد على التواصل مع أفراد المجتمع، فالفرد يأتي إلى المجتمع بالأسرة التي ينتمي إليها (Ogormegbunem, 2014, p. 197)

كما تعرف الأسرة على أنها شبكة اجتماعية تقوم على علاقات بيولوجية وزوجية معترف بها ثقافياً، وبالنسبة لمعظم شعوب العالم، كان المبدأ الأساسي للتنظيم الاجتماعي هو الأسرة. ويفيد علماء الأنثروبولوجيا والمؤرخون وعلماء الاجتماع الذين يصفون سكان المجتمعات التقليدية أن الأنشطة الأساسية للمجتمع، بما في ذلك الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والإنجاب والتنشئة الاجتماعية والإقامة المشتركة ونقل الممتلكات، كانت تنظم أساسا على أساس القرابة، وقامت جماعات القرابة التي تقوم بهذه الأنشطة بجمع الموارد والمسؤوليات بصورة عامة، وشاركت في تقسيم العمل بين أعضاء المجموعة، وتتطلب هذه السمات التنسيق بين أنشطة وأهداف أفراد الأسرة، وتشمل إدماج دورات الحياة الفردية مع دورة حياة الأسرة ككل (Thornton & Thomas E. Fricke, 1987, pp. 746 - 747)

في نفس السياق الدلالي، تعرف الأسرة بوصفها نظام ديناميكي يشمل على شخصين أو أكثر، ذات علاقة محددة (هذه العلاقات تفصل بين نظام الأسرة والنظم الأخرى) وإنتاج محدد في سياق معين يقوم على أساس اتفاقية اجتماعية. وفقا لنموذج العملية الأسرية، فإن الأسرة كنظام لديها عدة وظائف تنظمها، لتتكيف مع الظروف والاحتياجات الجديدة، تتمثل في تلقين أفرادها مهارات التواصل، واتخاذ القرارات، وحل المشاكلات، والمرونة، وتربية الأطفال، والأبوة، والتسامح، والتخطيط، والقيادة، وغيرها من الوظائف التي تساعد أفرادها من الوجهة العاطفية والمعرفية والاجتماعية (Samania, 2011, pp. 2285- 2286)

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الأسرة اجرائيا على أنها الخلية الأساسية لبناء المجتمع، تقوم على روابط قوية ناتجة عن صلات الزواج والدم والتبني، وتأسس على علاقات اجتماعية أساسها التعاون والتكافل والأهداف المشتركة، كما أنها تحتل مكان الصدارة في تلقين الفرد القيم والمبادئ والمعايير الأساسية لتجعل منه شخصا صالحا في مجتمعه.

2.2 الهجرة

الهجرة لغة من الفعل هَجَرَ يَهْجُرُ هَجْرًا وهِجْرانا فهو هاجر، هجر الشيء أي تركه، ومنه هجر مخالطة الأشرار أي تركهم، أي أن الهجرة في اللغة تتخذ معنى الترك، والقطيعة، والهجر ضد الوصل (العايد و آخرون، 1988، صفحة 1253).

أما من الناحية الاصطلاحية فقد شهد مصطلح الهجرة عدة تعريفات فعلى سبيل المثال تعرف بأنها ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الإنسان على الأرض، بل إنها تشكل أكثر الظواهر الاجتماعية أهمية وتعقيدا، لما تحمله من نتائج عديدة على جميع الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والدينية، وهي تمثل رد فعل مباشر لنتائج الفقر والتبعية وللمساواة التي يتعرض لها الإنسان (الشاب) في مجتمعه الأصلي (حسون و حسين الرفاعي، 1987).

بمعنى أن الهجرة تدفع الأفراد (لاسيما الشباب) الذي ترك المجتمع الأصلي نتيجة الظروف الاجتماعية القاسية كالفقر والبطالة والتهميش، وهذا من أجل تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

في موسوعة الإنسانية تصنف الهجرة تبعا للأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تدفع المهاجرين إلى مغادرة بلدهم الأصلي ضمن ثلاث مجموعات أساسية:

- الهجرة بسبب الفقر: هجرة الأشخاص الذين يبحثون عن الثروة، أو لقلة البحبوحة في بلدهم الأصلي، هذه حالة المكسيكيين الذين يجتازون حدود الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة غير شرعية.
- هجرة النخب: مثل الطلاب والباحثين، والإطارات الذين يعملون في الاستثمار، والذين يقيمون في بلد آخر بحثا عن وظيفة ويعبر عن ذلك أحيانا باستعمال عبارة هجرة الأدمغة.
- هجرة اللاجئين السياسيين الذين يهربون من الاضطهاد في بلدانهم (دورتيه، 2009، الصفحات 1093-1094).

وبالنسبة لعلماء الاجتماع، تركز الاهتمام بالهجرة في المقام الأول على الإدماج الاجتماعي والثقافي للمهاجرين وتنقلهم، سواء بصورة نظامية أو غير نظامية، وهذا الاهتمام يحفزه تأثير هذه الحركات على الاقتصاد السياسي للبلدان التي ترسل المهاجرين، والبلدان التي تستقبلهم، ونتيجة لذلك، فإن الهجرة والتنمية عمليتان مترابطتان، وكلاهما كان لهما دور أساسي في تشكيل الحضارة الإنسانية، من خلال إسهام أولئك الذين يتحركون من حيث رأس المال البشري والمالي على حد سواء ما يؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. فعلى سبيل المثال، يجلب المهاجرون الموارد إلى البلد المضيف من حيث مهاراتهم ومعارفهم، ولكنهم يجلبون أيضا الموارد إلى بلدانهم الأصلية، بما في ذلك التحويلات والاستثمارات الأجنبية والسمات الاجتماعية المكتسبة حديثا (Connell & et al, 2016, p. 8)

في هذا السياق يقدم الباحث مصطفى الفيلالي تعريفا شاملا للهجرة بوصفها ظاهرة مشتركة بين عديد من الدول المغاربية وغيرها، حيث تتمثل في نزوح أعداد كبيرة من الأيادي العاملة نحو أوروبا بغية العمل حيث يقول:

الهجرة ظاهرة اقتصادية واجتماعية مشتركة بين الأوطان المغاربية وغيرها من البلاد، تتمثل في نزوح أفواج مهمة من القوى العاملة عن أوطانها، قاصدة أسواق العمل في البلاد الشرقية النفطية، وفي البلاد الأوروبية الصناعية المتوسطية، إسبانيا، فرنسا وايطاليا بالدرجة الأولى مدفوعة إلى ذلك بما كانت تعانيه من بطالة واختلال الطلب في السوق الداخلية، أو ساعية إلى اكتساب مهارات فنية، يتعذر اكتسابها في وطن المنشأ أو الاستزادة من مستويات الدخل" (الفيلالي، 2006، صفحة 328).

وبعبارة أخرى فان هذا التعريف الاجتماعي للهجرة ركز على الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وأثرها الواضح في دفع الإنسان إلى ترك بلده الأم للرفع من مستوى معيشته لتحسين الوضع الاجتماعي أو البحث عن العمل أو مواصلة الدراسة أو السياحة.

كما يستخدم مصطلح الهجرة لوصف عملية حركة السكان داخل الدولة أو عبر الحدود ومن المفترض أن تتم "الهجرة" على مدى فترة زمنية أطول، وفي هذه الحالة لا تتم تسوية ثابتة في بلد آخر أو منطقة أخرى، وهذا لا يعني سفر تجاري أو عطلة أو سفر آخر قصير الأجل ويمكن أيضا التمييز بين الهجرة الدولية والهجرة الداخلية، حيث تشير الهجرة الدولية إلى حركة الأشخاص الذين يغادرون بلدهم الأصلي أو البلد الذي يقيمون فيه عادة، إلى الاستقرار الدائم أو المؤقت في بلد آخر. في هذه الحالة يتم عبور الحدود، أما الهجرة الداخلية تحدث داخل الولاية على سبيل المثال الهجرة من الريف إلى المدن (Ljungholm, 2014, p. 742)

وبناء على المعطيات المعرفية السابقة، يمكننا أن نعرف الهجرة إجرائيا على أنها ظاهرة اجتماعية ترتبط بانتقال الأفراد والجماعات من بلدهم الأصلي نحو بلد آخر لأسباب اجتماعية واقتصادية أو سياسية، وقد تكون الهجرة إما داخلية أو خارجية وإما اختيارية أو إلزامية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.2 الهجرة غير الشرعية

تعرف المنظمة الدولية للهجرة الهجرة غير الشرعية بأنها الدخول غير القانوني إلى المركز القانوني في بلد العبور أو البلد المضيف بسبب الدخول المأذون به أو الإخلال بشرط الدخول أو انتهاء صلاحيته، ويشمل المهاجرين غير النظاميين، والمهاجرين غير الحائزين على وثائق رسمية، ويشمل الأشخاص الذين دخلوا منطقة عبور أو دولة مضيفة، والذين ظلوا لفترة أطول من فترة العمل المأذون بها أو غير المأذون بها في وقت لاحق (والتي تسمى أيضاً مهاجر سري/غير موثق في وضع غير قانوني) (Perkowska, 2016, p. 189)

في السياق ذاته، تعرف الدول الغربية الهجرة غير الشرعية بأنها:

1. عبور الحدود (مغادرة البلد أو دخوله) دون موافقة السلطات.

2. عبور الحدود بطريقة تبدو قانونية، على الرغم من استخدام وثائق مزورة أو استخدام وثائق قانونية بطريقة مزورة، أو باستخدام الزواج المزيف أو الأقارب المحتالين.

3. البقاء في بلد بعد انتهاء المركز القانوني (schrover & et al, 2008, p. 10)

كما يعبر عن الهجرة غير الشرعية بمسميات أخرى كالهجرة غير النظامية (الهجرة السرية)، أي الحركة التي تحدث خارج القواعد التنظيمية للبلدان المرسلة وبلدان العبور والبلدان المستقبلة، ولا يوجد تمييز واضح أو مقبول عالميا للهجرة غير القانونية.

ومن منظور بلدان المقصد، يعتبر الدخول إلى البلد أو الإقامة فيه أو العمل فيه غير قانوني، بمعنى أن المهاجر لا يملك الإذن اللازم أو الوثائق المطلوبة بموجب لوائح الهجرة لدخول البلد أو الإقامة فيه أو العمل في بلد معين، ومن منظور البلد المرسل، فإن المخالفة هي:

مثلا في الحالات التي يعبر فيها شخص حدودا دولية دون جواز سفر ساري المفعول أو وثيقة سفر سارية المفعول أو لا تستوفي الشروط الإدارية متطلبات مغادرة البلد (Aleshkovski, 2013, p. 246)

والجدير بالذكر في سياق آخر، أن هناك فئة من الباحثين يفضلون مصطلح المهاجر "غير القانوني"، بدلا من مصطلح "المهاجر غير المشروع" لأنه ينطوي – حسبهم-على معنى الإجرام، فعلى سبيل المثال، قد يكون المهاجرون الذين يُعترف بهم في نهاية المطاف كلاجئين قد استخدموا وسائل غير نظامية للسفر إلى بلد معين من بلدان الأمان والدخول إليه والإقامة فيه، لأنه لم تكن هناك بدائل ممكنة أخرى متاحة لهم لمغادرة بلدانهم الأصلية، وذلك بالتحديد بسبب الصعوبات التي خلقتها سلطاتهم الوطنية، كما أن هناك العديد من المهاجرين الذين بسبب ضعفهم الشديد (على سبيل المثال لأنهم أطفال، أو أنهم ضحايا في حد ذاتهم، لأنهم تعرضوا للاتجار بهم أو استغلالهم) حيث قد يكون مثل هذا الوسم السلبي بعدم الشرعية غير مناسب (Valenti & Phil Haywood , 2009, pp. 11-12)

مصطلح "الهجرة غير النظامية" يمثل أحيانا مجالات متداخلة لسلوك الهجرة قد تشمل تهريب المهاجرين، والاتجار بالبشر، وطلب اللجوء، والتماس الحماية المؤقتة، أي أن كل شكل من أشكال الهجرة قد يتداخل في نقاط مختلفة مع أرضية مشتركة، ولكن يجب التمييز بين السلوك "غير القانوني (إنكار الإجرام مع وجود أساس معياري) و غير قانوني (خلافا للقانون الذي يتفق مع الإخلال الإداري) قد يدخل فيها المهاجرون إلى الأراضي بتصريح مسبق، ولكنهم يصبحون فيما بعد غير نظاميين (على سبيل المثال، أولئك الذين يتجاوزون تأشيراتهم) أو الذين يدخلون دون إذن مسبق ولكنهم يصبحون في وقت لاحق نظاميين (على سبيل المثال، طالبي اللجوء الذين يمنحون الحق في البقاء رهن الانتظار) (Provera, 2015, pp. 4- 5)

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نتبنى تعريفا إجرائيا للهجرة غير الشرعية كالآتي:

تشير الهجرة غير الشرعية (المعروفة أيضاً باسم الهجرة غير النظامية) إلى دخول وإقامة الفرد في بلد آخر دون الحصول على تفويض قانوني من الدولة المضيفة للقيام بذلك، بمعنى على عبور الحدود دون الامتثال لمتطلبات الدخول القانوني إلى الدولة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المستقبلة، فهي تحدث خارج القواعد والإجراءات التي وضعتها الدول لإدارة التدفق المنظم للمهاجرين إلى أراضيها وعبرها وخروجها منها (Fojo & Carol Allais, 2019, p. 2)

3. الوسط الأسري وعلاقته بالهجرة غير الشرعية

لا شك أن الوسط الأسري يعتبر من أكثر الأسباب الاجتماعية التي تدفع الأفراد الذين يعيشون في جو أسري مشحون بالقلق والعنف والتسلط الأبوي والحرمان المادي إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية سعياً إلى تحسين مستويات المعيشة، وهروبا من هذا الجحيم، حيث يعبر عنه سوسيولوجيا بتفكك رأس المال الاجتماعي، ولذلك فإن الهجرة غير الشرعية تحدث في فراغ اجتماعي يتميز بتفكك الروابط الأسرية مما ينعكس سلبا على فئة الشباب الذين يرغبون في عبور الحدود بصورة غير مشروعة.

ومن هذا المنطق سنحاول التعرف على علاقة الوسط الأسري بظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال ما يلي:

1.3 السلطة الأبوية:

يطلق عالم الاجتماع الأمريكي " ألان جونسون" في كتابه **عقدة النوع: الكشف عن إرثنا للنظام الأبوي** الذي نشر عام 1997 على بنيتنا الاجتماعية التي تركز على الذكور، والتي يحددها ويسيطر عليها الذكور "السلطة الأبوية" أو النظام الأبوي (patriarchy) ويحدد عدم الثقة بين الذكور والخوف من الرجال الآخرين باعتبارها القوة المحفزة الأساسية للسلطة الأبوية، وتقدر الثقافة الأبوية "السيطرة والهيمنة" إلى أقصى حد، لأن السيطرة على الرجال الآخرين تضمن لهم سلامتهم على حد تعبير ألان جونسون، وما يدفع النظام الأبوي باعتباره نظاماً يغذي العدوان والقمع هو علاقة ديناميكية بين السيطرة والخوف، وتشجع السلطة الأبوية الرجال على التماس الأمن، والمكانة، وغير ذلك من المكافآت من خلال السيطرة، والخوف من قدرة الرجال الآخرين على السيطرة عليهم وإيذائهم، بوصفها أفضل دفاع لها ضد الخسارة والإذلال (Becker, 1999, pp. 24- 25)

والواقع أن السلطة الأبوية في المجتمعات التقليدية – كحال المجتمع الجزائري- تمارس كل أشكال القهر والعنف والسلطة غير الشرعية، وترفعها إلى ما يسمى "القوة الفائقة"، والتي لا تتسامح مع المعارضة أو المقاومة -من طرف الأبناء أو الزوجة- وتهيمن بدورها على علاقات القوة الأخرى إلى الحد الذي يجعل من المضطهدين مقيدين في تفكيرهم، حيث يتقبلون في نهاية المطاف مكانتهم التبعية في المجتمع، ويفترض أن الدونية طبيعية، باعتبارها حالة معينة من الأمور التي لا يمكن تغييرها أبدا، وبالتالي فإن الهروب من السلطة الأبوية باعتباره إكراه ليس بالمهمة السهلة لاسيما في المجتمعات الذكورية بتعبير بيار بورديو (Coetzee, 2001, p. 302)

وبالمجمل، في ظل صعوبة التمرد على السلطة الأبوية، يلجأ الأبناء المضطهدين إلى التمرد على أفراد المجتمع لإحساسهم بأنهم مهانون ومجني عنهم من طرف من هم أكبر منهم سنا، حيث يدفعهم هذا التسلط من طرف الأب إلى الانحراف والتفكير في الظواهر المرضية كالهجرة غير الشرعية.

2.3 التفكك الأسري:

يؤكد علماء النفس والاجتماع أن العلاقات الأسرية تعتبر أحد المحددات الرئيسية للتماسك الاجتماعي والتضامن في المجتمع الحديث، كما أنها تؤدي أيضاً إلى عواقب كبيرة بالنسبة لرفاه الفرد خاصة إذا نشأ في جو أسري صحي يتميز بالحوار والمحبة والثقة المتبادلة بين أفراده مما يزيد من ارتباطه وتعلقه القوي بأسرته، فضلا عن المواقف والمشاعر والسلوكيات المتعلقة بالولاء والترابط والالتزامات والمسؤولية والتضامن التي يتمتع بها أفراد الأسرة تجاه بعضهم البعض (Arends-Tóth & Fons J.R. Van de Vijver, 2008, pp. 467- 469)

لكن الأسرة ليست مؤسسة ثابتة، فقد تتعرض للتفكك والاختلال الوظيفي قد ينجم الاختلال نتيجة الافتقار إلى الروابط العاطفية بين أفراد الأسرة، والجو غير الملائم للتنشئة، والصراعات الأسرية، والتفاوتات الكبيرة في الآراء المتعلقة بأساليب تربية الأطفال، وعدم تحمل المسؤولية عن تلبية احتياجات الطفل، والظروف المعيشية والمادية غير الملائمة، والإهمال الدائم للالتزامات الأبوية، وغيرها من العوامل التي تؤثر سلبا على الاستقرار الأسري الأمر الذي يؤدي إلى ظهور أسر غير مكتملة ، مما يشكل خطراً بالنسبة لنمو الأطفال المناسب (Zajdel & et al, 2014, p. 98)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بتعبير آخر، إذا حصل انكسارا في وحدة تنظيم الأسرة بسبب الخلافات العائلية المستمرة التي تؤثر سلبا على الروابط الأسرية عندئذ يمكن اعتبار هذه الأسرة متفككة، لأنها لم تشبع حاجات أعضائها العاطفية والنفسية، مما يؤثر سلبا على وحدة الأسرة وتماسكها وعند انحلال الرباط الأسري بسبب الطلاق، الهجران، والصراع المستمر بين الزوج والزوجة يعني أن الأسرة قد انقطعت أوصالها (أي تفكك بنياتها) وهنا يمكن القول بأن التفكك الأسري ما هو سوى تفككا اجتماعيا، لأن الأسرة هي النواة الأساسية المكونة للمجتمع فإذا وهنت أو انفرط عقدها أثرت سلبا على المجتمع ككل (العمر، 2005، الصفحات 206- 209).

كما أن التفكك الأسري بمعناه الواسع ليس بالضرورة عندما ينفصل الزوج والزوجة بسبب الطلاق مثلا، بل يشمل الحالة التي يكون فيها الخلاف والشجار متواجدين باستمرار بحيث يكون سلام البيت وسلامته مشوهين، ومن الممكن أن نقول إن الأسرة تتفكك في اللحظة التي لم تعد قادرة فيها على أداء دورها الرعائي لأعضائها جزئياً أو كلياً، وغرس القيم الأساسية، وتوفير الاحتياجات الأساسية، ويمكن تلخيص هذه الاحتياجات باعتبارها حاجات اقتصادية، واجتماعية، ونفسية، وأخلاقية وغيرها (Oko-Jaja, 2020, p. 362)

كما يمكن التأكيد أيضا، أن ارتفاع نسبة الفقر والتسول والبطالة تعتبر من العوامل السوسيولوجية التي تعبر بوضوح عن ضعف وظيفة الأسرة في تحقيق الاندماج الاجتماعي للأفراد بسبب تراجع التضامن الأسري، وتخلي مؤسسات المجتمع التقليدية عن القيام بدورها لحماية الفئات الهشة من الفقر، وأصبحت آليات الاندماج المهني – بواسطة العمل ونظام الحماية الاجتماعية-أكثر هشاشة من ذي قبل، بالتالي فإن ضعف الروابط الاجتماعية الأولية التي كانت تربط الأفراد بعائلاتهم، من شأنه أن يزيد من هشاشتهم وفقرهم، وتبرز ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الفئات التي تعاني من التفكك الأسري بجميع أشكاله (لبعير، 2013، صفحة 296).

والواضح أن كل هذه العوامل تخلق في نفوس الأبناء الخوف وعدم الاستقرار النفسي، والانفعالات العصبية، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على سلوكهم داخل الأسرة، ويدفعهم إلى الانحراف، واتخاذ الهجرة غير الشرعية كمنفذ للهروب من الواقع الأسري المزري.

2.3 البطالة:

تشكل البطالة خطرا على استقرار الأسرة بسبب فقدانها الدخل اللازم لتأمين ضروريات الحياة، فتقع تحت ضغط الديون، وتحملها لعبء معيشة العاطلين عن العمل، فتكثر الخلافات والنزاعات العائلية، مما تؤثر سلبا على العلاقات الأسرية سواء علاقة الفرد بزوجته وأبناءه، أو علاقته بوالديه وإخوته، وتوجه الأسرة التي يعاني فيها الأب من البطالة أبنائها إلى ترك مقاعد الدراسة وزجهم في سوق العمل نتيجة الحاجة والعوز المادي، حيث تدفعهم الظروف المادية القاسية إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية بحثا عن واقع أفضل لإعالة أسرهم و تحسين وضعهم المادي (عليطو و آخرون، 2014، صفحة 291)

بالإضافة إلى الاضطرابات الأسرية التي تحدث بسبب البطالة، ومن الممكن أن تزيد من معاناة الشباب بسبب الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم، فبعض العاطلين من العمل يفتقرون للتكيف الاجتماعي، والشعور بالفشل، والعزلة الاجتماعية، كما تعمل البطالة على تقليل سنوات العمر الإنتاجي للفرد، حيث يهدر أكثر من نصف عمره تقريبا بين سنوات التعليم الجامعي والبحث عن العمل، مما يترتب عليه إضاعة الشاب لوقته وجهده دون استثماره في شيء مفيد (عكة، 2015، صفحة 312) :

لا شك أن كل أسرة تتغير بسبب سرعة التصنيع والتحضر، مما يضطر أفرادها إلى التكيف والمشاركة في الظروف الجديدة للتعايش الاجتماعي واقتصاد السوق الحر، ويساهم ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور الحقيقية، والافتقار إلى الشقق، وتزايد الأمراض الاجتماعية، في اختلال عمل الأسرة، لا سيما في المجال الاقتصادي، مما يحد من تحقيق الأسرة لأهداف

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الرعاية والتنشئة، ونتيجة للبطالة، والافتقار إلى منظورات الحياة وعدم كفاية العديد من الأسر، يصبح الحصول على الموارد الكافية لتلبية احتياجات البالغين واحتياجات الأطفال يصبح هشاً للغاية (Zajdel & et al, 2014, p. 97)

يرى كثير من الباحثين المهتمين بظاهرة الهجرة غير الشرعية أن البطالة في الوسط الأسري تعتبر سببا مباشرا للهجرة، حيث ترتبط عادة بانخفاض حاد وغير متوقع في دخل الفرد العاطل، مما يجعله عاجزا عن إعالة أسرته، وإذا طال أمد هذا الانخفاض في الدخل فإنه به إلى البحث عن منافذ غير شرعية في ظل عدم توفر المنفذ الشرعي المتمثل في العمل، وهنا تتولد علاقة اقتصادية مباشرة بين البطالة والهجرة غير الشرعية بدافع من الحاجة والعوز الاقتصادي، كما أن البطالة غالبا ما تؤدي إلى العزلة الاجتماعية للعاطل (محمد و بطيمي حسين، 2021، صفحة 135).

لا شك إن البطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا انها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية على الوسط الأسري في ذات المجتمع التي تنشأ فيه، فالأفراد يتطلعون الى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي بحثا عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بالدهم بفعل البطالة والفقر ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة الى الحد أو الذي يقبلون فيه اي عمل مهما كان مذال وراء تحقيق أحلامهم الشخصية، وهكذا تصبح الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الشديدة التي تدفع الشباب على اختلاف تخصصاتهم الى الهجرة الى البلدان الغنية، والذي يؤدي بدوره الى انتشار ظاهرة الهجرة حتى ولو كانت في صورتها الغير مشروعة (ابراهيم و فؤاد محمد فريح، 2018، صفحة 2575).

3.3 الفقر:

يميز علماء الاجتماع في تعريف الفقر بين مفهومي " الفقر المطلق" و"الفقر النسبي"، حيث يشار إلى مفهوم " الفقر النسبي" بالكفاف المادي نتيجة التوزيع غير المتكافئ للدخل، أو التفاوت في المداخيل، وهو ما يسبب الحرمان من الموارد الاقتصادية المطلوبة لتلبية احتياجات الغذاء والمأوى والملبس اللازمة للرفاه المادي، أما مفهوم الفقر النسبي فيشير إلى الحرمان من الموارد الاقتصادية المطلوبة لتحقيق العيش الكريم في المجتمع، وهو بدوره ضروري ليس فقط للرفاه البدني، ولكن أيضا للرفاه النفسي والاجتماعي، ومع تزايد الحرمان من الموارد الاقتصادية، يصبح الأشخاص (الفقراء) الأقل قدرة على المشاركة في المجتمع بطريقة تتسق مع المعايير المجتمعية (WILLIAMSON & REUTTER, 1999, p. 357)

في حين يقترح عالم الاقتصاد الهندي أمارتيا صن تعريفا أكثر حداثة للفقر بوصفه حرمان الفرد من القدرات، أي الحريات الموضوعية التي يحظى بها لبناء نوع الحياة التي لديه لإضفاء القيمة عليها، وحسب هذا المنظور يمكن اعتبار الفقر حرمانا من القدرات الأساسية وليس مجرد تدني في الدخل، ومثال ذلك الصعوبات التي تواجهها بعض الأسر الفقيرة في تأمين متطلباتها اليومية وحاجاتها الأساسية مما يفرض ضغوطا على أفراد ها الذين يبحثون عن ملاذ آمن، ولو اقتضى الأمر المغامرة بأنفسهم عن طريق الهجرة غير الشرعية (صن، 2010، الصفحات 137- 140).

استنادا إلى هذا الطرح، يمثل الفقر شكلا من أشكال التهميش كنتيجة مباشرة لنسق الفعل القائم على اللامساواة والاقصاء من استحقاقات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واستحقاقات الاندماج الاجتماعي أيضا، ومرد ذلك أن نسق الأنظمة المستبدة تفتت النسق الأسري وتحول دونه ودون التنظُم مما يهيئ أفراد الأسرة – لاسيما الشباب منهم- إلى الذهاب أكثر في بؤرة الهامشية، كما أن نسق الحضارة المادي الذي يحول دون تحقيق أفراد الأسرة للإشباع فيما يتعلق بتطلعاتهم الفردية، يمكن أن يعد من الأسباب الجوهرية والعميقة لجعل الهجرة غير الشرعية خيارا وحيدا، بقدر ما يمكن أن يكون أمرا واقعا في الوقت ذاته (قسومي، 2015، صفحة 123)

يعتبر الفقر أحد العوامل التي يمكن أن تسبب توتراً شديداً في علاقات الشركاء، ويسبب مشاعر الاكتئاب ويزيد من الاختلال الوظيفي الأسري، ووفقا "لنموذج الإجهاد العائلي"، يساهم الفقر في الكرب العاطفي مثل الاكتئاب والاختلال الوظيفي الأسري، وتسبب ضائقة الأسرة مشكلات في العلاقات بين البالغين الذين

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يرتبطون بدورهم بالرعاية غير الفعالة مثل عدم كفاية الإشراف على الأطفال، وعدم السيطرة على سلوكياتهم، والافتقار إلى الدفء والدعم، وعدم الاتساق، وإظهار العدوان أو العداء من جانب الآباء أو الأشقاء (Yupita & Made Heny Urmila Dewi, 2020, p. 1125)

فالفقر يجرد الأسرة من الأمن الاقتصادي ويتوغل بعمق في علاقاتهم الاجتماعية، كما أن له تكلفة عاطفية في الوقت الذي يكافح فيه أفراد الأسرة لمواجهة مخاطر الاختلاف والحرمان الاجتماعي، وتكشف البحوث التي أجريت مع الأطفال والشباب أن الفقر يمكن أن يسبب قلقا كبيرا وأحيانا الاكتئاب، ويمكن للأطفال أن يشعروا بالاختلاف والتدني، ويمكن أن يكونوا قلقين وخائفين من التعرض للتنمر والعزلة والترك، فالفقر يجلب إلى حياة أفراد الأسرة حالة من عدم اليقين وانعدام الأمن، ويثير عدم احترام الذات والثقة، ويقوض حياة الأطفال اليومية وإيمانهم بالرفاه في المستقبل (Chaudry & Christopher Wimer, 2016, p. S26)

وبالإضافة إلى العمليات الأسرية والضغوط النفسية، ارتبط الفقر والدخل المنخفض أيضا بتجربة متزايدة لما يسميه بعض الباحثين "سياق الفوضى"، بمعنى أن يعيش أفراد الأسرة تجربة الحياة المنزلية الفوضوية والظروف المجتمعية المزرية مثل السكن دون المستوى، والتي قد يتميز بالقذارة والضيق والرطوبة، والعتمة ومثل هذه المساكن تؤدي إلى هروب الطفل من المنزل للترويح عن النفس، مما يعرضه لتجارب قاسية، ومخالفات كبيرة تترتب عليها الهجرة غير الشرعية كمتنفس من الفقر الذي يعيشه في محيطه الأسري.

4. جودة الحياة الأسرية كآلية للحد من الهجرة غير الشرعية

يعتبر مفهوم جودة الحياة من المفاهيم الحديثة التي ترتبط بتحقيق الرفاه البدني والعقلي والاجتماعي الكامل في الجوانب النفسية والاجتماعية للفرد، إضافة إلى الرضا عن النفس والعلاقات مع الآخرين، والحالة المادية، والحياة الأسرية وظروف والعمل وأوقات الفراغ ما يؤدي إلى حالة عامة من السعادة أو الرفاه، ومن الأمثلة على ذلك العمل المجدي، أو تحقيق الذات، أو العمل اللائق مستوى المعيشة، والحياة الممتعة أو السعيدة (Radovanović & et al, 2017, p. 188)

بهذا المعنى، فإن جودة الحياة مفهوم متعدد الأبعاد ونسبي يختلف من شخص لآخر وفقا للمعايير التي يعتمدها الأفراد لتقييم حياتهم، والواقع أنها كثيرا ما تتأثر بالعديد من العوامل التي تؤثر على تحديد مكونات جودة الحياة، مثل القدرة على التفكير لاتخاذ القرارات، وإدارة الظروف المحيطة، والصحة البدنية والنفسية الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والقيم الثقافية والحضارية، والتعليم والترفيه، وحقوق الإنسان، السعادة، التي من خلالها يحدد الأفراد الأشياء الهامة التي تجلب السعادة للحياة (Rabadi & Rifqa Khleif Salem, 2018, p. 9)

تؤكد الدراسات السوسيولوجية الحديثة أن الأسرة تعتبر حياتها سعيدة ومحققة إذا كان أعضاؤها يتمتعون بصحة جيدة، ولديهم مكان آمن للعيش، ودخل مستقر، وتتاح لهم فرص التعلم والتحسين والاستفادة من حياتهم معا، كما يدعمون بعضهم البعض، وبتعبير آخر فإن الأسرة الصحية تتميز بديمومة العلاقات الاجتماعية والاستقرار، والتفاعل الإيجابي بين أفرادها (Boelsma & et al, 2018, p. 108)

تعبر جودة الحياة الأسرية عن مدى إدراك الفرد في العيش حياة أسرية جيدة، والاستمتاع بوجوده الإنساني، ويشعر بالرضا والسعادة والرفاهية، ويستثمر كافة قدراته وإمكاناته بما يتيح له تحقيق الذات، كما يربط تحسين جودة الحياة الأسرية بالخدمات التي يقدمها المجتمع للفرد، لأن هذه الخدمات التي يتلقاها الفرد تؤثر بصورة جوهرية على مستوى جودة الحياة لديه، كما أن تحسين جودة الحياة الأسرية الحياة هدف واقعي يمكن تحقيقه لكافة الأفراد من خلال خفض بعض العقبات بين الفرد وبيئته (غضبان، 2015، صفحة 51).

الأسر الأقوى عنصر أساسي في خلق مجتمع أقوى، ومن الضروري، أن يوفر المجتمع السبل لتي يمكن من خلالها تعزيز ودعم وحدة الأسرة، من خلال وضع سياسات وبرامج وخدمات تدعم الحياة الأسرية، وتساعد أفراد الأسرة على تنمية مهارات حياتية واجتماعية تحسن جودة الحياة الأسرية، وتعمق لديهم فهم ديناميات الرضا عن الحياة الأسرية، ويمكن للباحثين توفير فهم

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لمساعدة العاملين مع الأسر في هذه المهمة عن طريق تحديد العوامل التي ترتبط بارتياح مع الحياة العائلية (Agate & et al, 2009, p. 206)

بهذا المعنى، ترتبط جودة الحياة الأسرية بسعادة أفراد الأسرة الذين تربطهم علاقات عاطفية إيجابية تتطور من خلالها شخصياتهم، مما يساعدهم على تحقيق ذواتهم، وإحساسهم بالتوافق النفسي والاجتماعي، ويتحقق ذلك من خلال توافق الزوجين، وقدرتهما على التواصل ومواجهة صعوبات الحياة معا، وقدرتهما على رعاية أطفالهم بدنيا ونفسيا واجتماعيا، وبالتالي توفير الظروف الملائمة لتنمية قدرات الأطفال ومهاراتهم، بما ينعكس إيجابا على حياتهم مستقبلا كما تستند جودة الحياة الأسرية إلى أربعة أبعاد أساسية هي: التفاعل الأسري، المعاملة الوالدية، الرفاه الاقتصادي للأسرة، والسعادة الأسرية (Kadri & Zohra BenSefiane, 2019, p. 122)

وبالاستناد إلى مقاربة العوامل الستة لعالمة النفس الأمريكية "كارول ديان رايف CAROL D. RYFF" فإن جودة الحياة الأسرية هو مفهوم ديناميكي متعدد الأوجه يشتمل على أبعاد ذاتية واجتماعية ونفسية تربط بين الرفاه والأمن الاجتماعي والنفسي لدى أفراد الأسرة، ويمكن تلخيص هذه الأبعاد كالآتي:

1- **قبول الذات:** وهو ضرورة إيلاء الاعتبار الذاتي الإيجابي، وينطوي على إدراك وقبول الذات بما في ذلك حياة الفرد السابقة، مواطن القوة والضعف الشخصية.

2- **العلاقات الإيجابية مع أفراد الأسرة:** تشدد على أولوية الحب والتعاطف والمودة بين أفراد الأسرة من خلال إقامة روابط أسرية إيجابية متبادلة.

3- **النمو الشخصي:** يعني الأداء الإيجابي للفرد الذي يتسم بالدينامية، والتحفيز الذاتي، وتطوير إمكانات المرء على النحو الذي صاغه ماسلو.

4- **الهدف من الحياة:** الاعتقاد بأن حياة المرء مفيدة ولها إحساس ومعنى وهدف يعيش من أجله، ويتشارك هذا الإحساس مع أفراد أسرته.

5- **الاتقان البيئي:** من خلال القدرة على إدارة الحياة الخاصة بفعالية، واختيار البيئة المناسبة التي تتلاءم مع حاجات الفرد النفسية والاجتماعية، وبتعبير آخر يتم التركيز على إيجاد أو خلق سياق محيط يناسب احتياجات الفرد الشخصية.

6- **الاستقلالية:** يقوم عليها هذا النموذج المتعدد الأبعاد للرفاه على صفات مثل: تقرير المصير، والاستقلال، وتنظيم السلوك من الداخل (RYFF & BURTON H. SINGER, 2008, pp. 20- 24)

ومن منظور سوسيواقتصادي يربط عالم الاقتصاد الهندي " أمارتيا صن" بين جودة الحياة الأسرية والتنمية الإنسانية مؤكدا أن التنمية عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، والتي تستلزم إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقاد الحريات مثل الفقر والطغيان، وشح الفرص الاقتصادية، وكذا الحرمان الاجتماعي المنظم، وإهمال المرافق، والتسهيلات العامة، وكذا عدم التسامح أو الغلو في حالات القمع، ومن منظور رأس مال القدرة البشرية يتوجب الاهتمام بحريات الناس لبناء حياتهم، وتعزيز خياراتهم الحقيقية، وكفالة مقومات هذه القدرة وتطويرها، وهنا الإنتاج وسيلة لهدف هو حرية ورفاه الإنسان (صن، 2010، الصفحات 13- 18).

وبتعبير آخر، فإن الحد من الهجرة غير الشرعية – حسب أمارتيا صن- يتطلب توسيع الخيارات الأساسية أمام أفراد الأسرة وتفعيل الحريات الحقيقية أمامهم مثل المرافق الاقتصادية والفرص الاجتماعية وضمانات الشفافية، والأمن الوقائي وهذه الحرية الإنسانية هي الهدف النهائي الرئيسي ووسيلة التنمية على حد سواء. وبالتالي، يشدد "صن" على ضرورة إلغاء عدم إعادة تأهيل الأسرة مثل الفقر والمجاعة ونقص التغذية والاستبداد، والحرمان الاجتماعي، وإهمال المرافق العامة، والتعصب الإفراط في نشاط الدول القمعية (Terjesen, 2004, pp. 345- 346)

لا شك أن شعور الفرد بالقلق من المستقبل، وعدم توافقه مع نفسه ومع أفراد أسرته يجعله شديد التوتر، الأمر الذي قد يؤدي به إلى التفكير بترك المكان الأصلي الذي ينتمي إليه، والهجرة إلى مكان آخر كمحاولة للتخلص من هذا الواقع المزري، حتى ولو تطلب الأمر المجازفة بحياته والهجرة غير الشرعية، ولذلك ينبغي للفرد أن يعيش في حالة جيدة بصحة بدنية وعقلية وعاطفية، ودرجة القبول والرضا يجب أن يكون قويا في مواجهة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الضغوط التي يتعرض لها، وهو على ومن درجة عالية من الكفاءة والرضا عن حياته الأسرية، مما يزيد في ثقته بنفسه ويشعره بالسعادة ويحفزه على التفاؤل بشأن حاضره ومستقبله (Kadri & Zohra BenSefiane, 2019, p. 120)

ومن جهتها تؤكد " مارسيا برلاو" أن جودة الحياة الأسرية ترتبط بتحقيق ما يسمى برأس المال الأسري الذي يقوم على تقاسم الموارد (المواهب، والمهارات، والطاقة الإيجابية، والإخلاص والحيوية العاطفية) لتي يمكن أن توفرها وحدة الأسرة لتحقيق أهداف شخصية ومجتمعية هامة من خلال الدعم الأسري القوي والايجابي لأفراد الأسرة، مما ينعكس إيجابا على صحتهم النفسية، ويجعل أدائهم أكثر إيجابية في الحياة اليومية، حتى يتمكنوا من مواجهة ضغوط الحياة، حتى يصبحوا أكثر سعادة ويكتسبوا المزيد من الثقة المشتركة (Barlow, 2016, p. 1)

5. خاتمة:

كثيرة هي الأوصاف التي يصف بها الباحثون الهجرة غير الشرعية، فهي هجرة "غير قانونية" أو "سرية" أو "غير موثقة" أو "غير مأذون بها، كما يوصف المهاجر غير الشرعي بأنه مجرم، وينظر له على أنه دخيل غير مرغوب فيه، وعلى هذا الأساس يتم إدراجه في أدنى درجات السلم الاجتماعي، ولذلك ينتقد الكثير من الباحثين هذا التصنيف من منطلق أن المهاجر غير الشرعي هو إنسان دفعت به الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المزرية إلى ترك موطنه والمجازفة بحياته بحثا عن واقع أفضل.

بهذا المعنى، يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية ليست مسألة سياسية وقانونية، بقدر ما هي مسألة أخلاقية وإنسانية بالدرجة الأولى، تتطلب فهما عميقا للأسباب والدوافع التي تؤدي بالفرد إلى التفكير في ترك وطنه، وتعريض حياته للخطر والعيش في مستوى دون إنساني.

ظهر جليا أن الأسرة هي السبب الأول والمباشر الذي يدفع الفرد إلى الهجرة غير الشرعية، لا سيما إذا نشأ في وسط أسري مفكك مشحون بالعنف والتسلط الأبوي والفقر المادي والحرمان العاطفي، ومن الطبيعي أن تشكل هذه الممارسات الأسرية السلبية إضرارا بالروابط الاجتماعية والتماسك المجتمعي، كما تشكل تهديدا لقيم الانتماء والهوية والمواطنة وهو ما يزيد من شعور الفرد بالاغتراب والتهميش والاستبعاد الاجتماعي.

وتبعا لذلك فإن محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية يجب أن تبدأ بإصلاح الأسرة، من خلال تعزيز مشاعر التقدير والاحترام لدى الأبناء، والإجابة عن استفساراتهم وتساؤلاتهم، والابتعاد عن القسوة والعنف في التعامل معهم، وعدم التمييز بينهم ومعاملتهم بالمساواة، ومحاولة فك نزاعات الأسرة عن طريق الهدوء والتسامح والحب والتعاون من خلال الحوار الهادئ، وتوفير الرعاية المادية والمعنوية للأبناء وفهم متطلبات نموهم العقلية والجسدية والاجتماعية، وإتاحة الفرصة ليعبر الطفل عن انفعالاته وغضبه، وكذا إعمال المرونة اللازمة في مواجهة التعامل مع الأبناء، وذلك من خلال تشجيعهم على روح المبادرة والابتكار والإبداع.

6. قائمة المراجع:

أحمد العايد، و آخرون. (1988). *المعجم العربي الأساسي*. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

المولدي قسومي. (2015). *مجتمع الثورة*. تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم.

أمارتيا صن. (2010). *التنمية حرية*. (شوقي جلال، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

أنتوني غدنز. (2005). *علم الاجتماع*. (فايز الصياغ، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

تماضر حسون، و حسين الرفاعي. (1987). *المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها*. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

جان فرانسوا دورتيه. (2009). *معجم العلوم الانسانية*. (جورج كتورة، المترجمون) الامارات العربية المتحدة وبيروت: كلمة ومجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

حاج سودي محمد، و بطيمي حسين. (2021). انعكاسات الهجرة غير الشرعية على سوق العمل في دول المغرب العربي " الجزائر انموذجا. *مجلة كلية الحقوق- جامعة النهرين، المجلد 23*(العدد 2).

حنان خالد ابراهيم، و فؤاد محمد فريح. (2018). التصورات المستقبلية وعالقتها باالتجاه نحو الهجرة غير الشرعية لدى عينة من الطلبة المقبلين على التخرج. *مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 29*(العدد 3).

خالد عليطو، و آخرون. (2014). أثر البطالة على التنمية الاجتماعية في محافظة اللذقية: دراسة ميدانيةلاستقصاء آراء عينة من الشباب العاطلين عن العمل. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 36*(3).

خليم بركات. (2008). *المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي* (الإصدار 10). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عباس لبعير. (2013). رابطة الاجتماعية بين فائض القيمة السياسي والتأزم الحضاري- سيدي بلعباس أنموذجا. *المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 13*(العدد 4).

فؤاد بن غضبان. (2015). *جودة الحياة بالتجمعات الحضرية: تشخيص مؤشرات التقييم*. عمان: دار المنهجية للنشر والتوزيع.

محمدابراهيم عكة. (2015). الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني " دراسة ميدانية على عينة من خريجي الجامعات والكليات المتوسطة في الضفة الغربية. *مجلة جامعة القدس املفتوحة لألبحاث والدراسات التربوية والنفسية، 3*(11).

مصطفى الفيلالي. (2006). *مجتمع العمل*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

معن خليل العمر. (2005). *التفكك الاجتماعي*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع .

Agate, J. R., & et al. (2009). Family Leisure Satisfaction and Satisfaction with Family Life. *Journal of Leisure Research, Vol. 41*(No.2).

Aleshkovski, I. A. (2013). Illegal Immigration as A Structural Factor of Global Development. Dans L. E, & et al, *GLOBALISTICS AND GLOBALIZATION STUDIES Theories, Research & Teaching.* Volgograd: 'Uchitel' Publishing House.

Arends-Tóth, J., & Fons J.R. Van de Vijver. (2008). Family Relationships among Immigrants and Majority Members in the Netherlands: The Role of Acculturation. *APPLIED PSYCHOLOGY: AN INTERNATIONAL REVIEW*(57 (3).

Barlow, M. (2016). Family Capital. Dans S. Roylance, & et al, *Family Capital and the SDGs. Implementing the 17 Sustainable Development Goals.* Murray, Utah: World Congress of Families.

Becker, M. (1999). Patriarchy and Inequality: Towards a Substantive Feminism. *THE UNIVERSITY OF CHICAGO LEGAL FORUM, Vol. 1999*(Iss. 1).

Boelsma, F., & et al. (2018). SPECIAL" FAMILIES AND THEIR "NORMAL" DAILY LIVES: FAMILY QUALITY OF LIFE AND THE SOCIAL ENVIRONMENT. *International Journal of Child, Youth and Family Studies*9(4).

Boudon, R., & et al. (2005). *Dictionnaire de la sociologie.* paris: Dictionnaire de sociologie.

Chaudry, A., & Christopher Wimer. (2016). Poverty is Not Just an Indicator: The Relationship Between Income, Poverty, and Child Well-Being. *Academic Pediatrics, Volume 16*(Issue 3).

Coetzee, D. (2001). South African education and the ideology of patriarchy. *South African Journal of Education* 21(4).

Connell, J., & et al. (2016). *SOCIOLOGY OF MIGRATION AND DEVELOPMENT SUPPORTING EVIDENCE FOR THEMATIC AREA 2.* Bangladesh: NINTH GLOBAL FORUM ON MIGRATION AND DEVELOPMENT.

Fojo, G. A., & Carol Allais. (2019). Socio-cultural and Economic Conditions Contributed to Illegal Migration in Omo Nada District, Jimma Zone, Oromia National Regional State, South West Ethiopia. *Research, Society and Development, Vol 8*(No 7).

Kadri, A., & Zohra BenSefiane. (2019). Social Intelligence as a Mechanism for Achieving Quality of Family Life. *International Journal of Youth Economy*(3, No. 2).

Ljungholm, D. P. (2014). Preventing Illegal Migration in Romania. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*(149).

Ogormegbunem, D. E. (2014). The Changing Nature of the Family and its Duty as Foundation for Morals and Sustenance of Core Societal Value. *Journal of Sociology and Social Work, Vol. 2*(No. 1).

Oko-Jaja, C. (2020). Family Disintegration: A Threat to Sustainable Development. *International Journal of Operational Research in Management, Social Sciences & Education | IJORMSSE, Volume 6*(Number 1).

Okoro, M. E., & Ejikemeuwa J.O. Ndubisi. (2015). Rediscovering the Definition of the Family: Implications For the African Globalized Society. *Quest Journals Journal of Research in Business and Management, Volume 3*(Issue 10).

Perkowska, M. (2016). Illegal, Legal, Irregular or Regular – Who is the Incoming Foreigner? *STUDIES IN LOGIC, GRAMMAR AND RHETORIC*(45 (58)).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

Perroud, V. (Septembre 2006). *Développement Urbain Durable & Agenda 21 Local: Analyse de la filière du Bois à Lausanne.* Faculté des lettres, institut de Géographie.

Provera, M. (2015). The Criminalisation of Irregular Migration in the European Union. *CEPS Paper in Liberty and Security in Europe*(No. 80).

Rabadi, W. M., & Rifqa Khleif Salem. (2018). The Level of High-Order Thinking and Its Relation to Quality of Life among Students at Ajloun University College. *International Education Studie, Vol. 11*(No 6).

Radovanović, I., & et al. (2017). Quality of Life -- Lifelong Education Platform. *Universal Journal of Educational Research*(5(12A)).

RYFF, C. D., & BURTON H. SINGER. (2008). KNOW THYSELF AND BECOME WHAT YOU ARE: A EUDAIMONIC APPROACH TO PSYCHOLOGICAL WELL-BEING. *Journal of Happiness Studies*(No. 9).

Samania, S. (2011). Family Process and Content Model: A Contextual Model for Family Studies. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*(No. 30).

schrover, m., & et al. (2008). *Illegal Migration and Gender in a Global and Historical Perspective.* Amsterdam: Amsterdam University Press.

Terjesen, S. (2004). Amartya Sen's Development as Freedom. *Graduate Journal of Social Science, Vol. 1*(Issue 2).

Thornton, A., & Thomas E. Fricke. (1987). Social Change and the Family: Comparative Perspectives from the West, China, and South Asia. *Sociological Forum, Volume 2*(Number 4).

Valenti, S., & Phil Haywood . (2009). *Protecting the human rights of irregular migrants: the role of national human rights structures.* University of Padua: University of Padua -Interdepartmental Centre on Human Rights and the Rights of Peoples.

WILLIAMSON, D. L., & REUTTER, L. (1999). Defining and measuring poverty: implications for the health of Canadians. *HEALTH PROMOTION INTERNATIONAL, Volume 14* (Issue 4).

Yupita, L., & Made Heny Urmila Dewi. (2020). THE IMPACT OF POVERTY ON THE NEGLECT OF CHILDREN`S RIGHTS. *Journal of Critical Reviews, Vol 7*(Issue 12).

Zajdel, K., & et al. (2014). *Social Problems of the Contemporary Families.* Wrocław: Publishing House Wydawnictwo APIS.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)